تطوير اداء حاضنات الأعمال لزيادة نسبة مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الناتج المحلي السعودي لتحقيق رؤية ٢٠٣٠

فيصل عبدالله الجهني

المستخلص

في الآونة الأخيرة، تعتبر الشركات الصغيرة والمتوسطة ركيزة مهمة لنمو الاقتصاد وتنشيطه. ومع ذلك، فإن معدل تعثر الشركات الصغيرة أكبر من معدل التأسيس. تم تنظيم حاضنات الأعمال لدعم المشاريع الجديدة من أجل زيادة فرص النجاح. تهدف هذه الورقة إلى مناقشة تأثير حاضنات الأعمال على أداء رواد الأعمال والاقتصاد الوطني من خلال توقع مساهمة الشركات الصغيرة والمتوسطة والقطاعات الخاصة في الناتج المحلي الإجمالي السعودي في عام ٢٠٣٠ بناءً على بيانات الهيئة العامة للإحصاء في الفترة من عام ٢٠١٦ إلى ٢٠١٩. لدى رؤية ٢٠٣٠ أهداف محددة التي وضعتها الحكومة بإنشاء العديد من حاضنات الأعمال لزيادة مساهمة الشركات الصغيرة والمتوسطة في إجمالي الناتج المحلي من ٢٠٪ لتصبح ٣٥٪ وأيضا زيادة مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي من ٤٠٪ إلى ٦٥٪. على الرغم من أن المساهمة المتوقعة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة والقطاع الخاص في إجمالي الناتج المحلي السعودي يمكن أن تتجاوز أهداف رؤية ٢٠٣٠ بنسبة ٣٩٪ للمنشآت الصغيرة

والمتوسطة و٦٧٪ للقطاع الخاص، فإن مساهمة حاضنات الأعمال في هذه الأهداف ضئيلة وفقًا للدراسات المنشورة في المملكة العربية السعودية وتحليل (SWOT) في هذه الرسالة. وتشير الدراسة إلى أن حاضنات الأعمال قد يكون لها تأثير إيجابي على الاقتصاد الوطني من حيث زيادة عدد الوظائف والناتج المحلي الإجمالي، بعد تطبيق أهم عوامل النجاح لحاضنات الأعمال التي تم تحليلها ومناقشتها من خلال استخدام النمذجة الهيكلية التفسيرية (ISM) لتحديد أولويات عوامل النجاح وتحديد اعتمادية هذه العوامل فيما بينها. علاوة على ذلك، يقترح هذا البحث بطاقة الاداء المتوازن (Balanced Scorecard) لحاضنات الأعمال التي يمكن استخدامها كمقاييس أداء للوصول إلى أهداف المستثمرين وزيادة معدل نجاح حاضنات الأعمال للوصول الى الرؤية الطموحة رؤية ٢٠٣٠.

تطوير اداء حاضنات الأعمال لزيادة نسبة مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الناتج المحلي السعودي لتحقيق رؤية ٢٠٣٠

فيصل عبدالله الجهني

الملخص

يتم تعزيز الاقتصاد من خلال العوامل والأدوات الاقتصادية المختلفة التي يمكن أن تلعب دورًا مهمًا في مستقبل الاقتصاد الوطني. واحدة من هذه العوامل التي تؤثر على النمو الاقتصادي الوطني هي حاضنات الأعمال والتي تساهم بشكل كبير في تسريع وإنشاء العديد من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. حاضنات الأعمال أحد البرامج

الرئيسية لتحقيق رؤية ٢٠٣٠ في تطوير الاقتصاد الوطني من حيث خلق فرص العمل والمساهمة في رفع الناتج المحلي الإجمالي.

الأهداف الرئيسية للدراسة هي:

١. التعرف على تأثير حاضنات الأعمال على الاقتصاد الوطني من خلال دعم الشركات الصغيرة والمتوسطة.
٢. مقارنة مساهمة الشركات الصغيرة والمتوسطة في الناتج المحلي الإجمالي للسنوات الأربع الماضية في المملكة العربية السعودية بالوضع الحالي.
٣. توقع مساهمة الشركات الصغيرة والمتوسطة في الناتج المحلي الإجمالي مع الأخذ في الاعتبار استراتيجية رؤية ٢٠٣٠.
٤. تقييم حاضنات الأعمال في المملكة العربية السعودية باستخدام (SWOT).
٥. استخدام تقنية النمذجة الهيكلية التفسيرية (ISM) لتحديد أولويات عوامل النجاح لحاضنات الأعمال وتحديد اعتمادية هذه العوامل فيما بينها.
٦. اقتراح بطاقة قياس الأداء المتوازن (Balanced Scorecard) لحاضنات الأعمال في المملكة العربية السعودية.

الآثار المتوقعة بعد تحقيق أهداف الدراسة:

١. توضيح أهمية حاضنات الأعمال في تعزيز الاقتصاد الوطني للمملكة العربية السعودية من خلال دعم الشركات الصغيرة والمتوسطة.

٢. إعداد الموارد في الهيئة العامة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة (منشآت) بناء على مساهمة المشاريع الصغيرة والمتوسطة المتوقعة في الناتج المحلي الإجمالي للمملكة العربية السعودية.

٣. تطوير حاضنات الأعمال للحد من معدل تعثر الشركات الصغيرة والمتوسطة.

تتضمن الرسالة ستة فصول محتوى كل فصل كالتالي:

- الفصل الأول: مقدمة للبحث بالإضافة إلى تعريف المشكلة وأهداف الرسالة والأثار المتوقعة بعد تحقيق الرسالة.
- الفصل الثاني: استعراض الدراسات السابقة عن حاضنات الأعمال.
- الفصل الثالث: طريقة جمع البيانات وتحليلها.
- الفصل الرابع: النتائج المتعلقة بأهداف الرسالة.
- الفصل الخامس: مناقشة النتائج وتوضيح وجهات نظر مختلفة للأبحاث المستقبلية.
- الفصل السادس: خاتمة البحث وتقديم توصيات للمستقبل بناء على نتائج الدراسة.

تم جمع البيانات من موقع الهيئة العامة للإحصاء في المملكة العربية السعودية وتم تحليل هذه البيانات باستخدام نموذج الانحدار، تم تحليل مساهمة الشركات الصغيرة والمتوسطة في الناتج المحلي للفترة من ٢٠١٦ إلى ٢٠١٩ من أجل توقع نسبة

المساهمة في ٢٠٣٠. وبالمثل، سيتم التعامل مع القطاع الخاص لتوقع مساهمة في الناتج المحلي ٢٠٣٠. كما تم النظر في الاستراتيجية المتعلقة بالهيئة العامة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة في رؤية السعودية ٢٠٣٠ من أجل التنبؤ بالمستقبل بالنظر إلى الأحداث الزمنية الحالية والتأثير المحتمل في المستقبل. مع الاخذ بالاعتبار بأحد اهداف رؤية ٢٠٣٠ والتي تتمثل برفع مساهمة المنشآت الصغيرة والمتوسطة في الناتج المحلي من ٢٠٪ الى ٣٥٪ برفع مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي من ٤٠٪ الى ٦٥٪.

أوضحت نتائج الدراسة أن مساهمة الشركات الصغيرة والمتوسطة في الناتج المحلي ستصل الى ٣٩٪ ومساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي ستصل الى ٦٧٪ بحلول عام ٢٠٣٠. وهذا بسبب ان هيئة منشآت قامت بالعمل على تحقيق رؤية السعودية ٢٠٣٠ والتي وتحتوي على عدد من الأهداف والمؤشرات الاستراتيجية لقياس النتائج. كما سيتم إطلاق المزيد من البرامج المتعلقة بالشركات الصغيرة والمتوسطة وفقاً للمتطلبات اللازمة لتحقيق رؤية السعودية ٢٠٣٠.

ذكرت الدراسة بعدم وضوح مساهمة حاضنات الأعمال بشكل خاص في تحقيق برامج الرؤية حسب ما تم ذكره في بعض الدراسات المنشورة مؤخرا في السعودية وأيضا بسبب وجود جائحة كورونا والتي احتمال ان تؤثر في الوصول للأهداف المرسومة لذلك تم عمل تحليل لحاضنات الأعمال باستخدام (SWOT).

بعد ذلك أوضحت الدراسة اهم ١٠عوامل نجاح لتطوير حاضنات الأعمال وجميع هذه

العوامل تم تحليلها ودراستها باستخدام ISM لتحديد أولويات ودراسة اعتمادية هذه العوامل على بعضها البعض. أخيرا تم اقترحت الدراسة بطاقة الاداء المتوازن (Balanced Scorecard) لحاضنات الأعمال التي يمكن استخدامها كمقاييس أداء للوصول إلى أهداف المستثمرين وزيادة معدل نجاح حاضنات الأعمال للوصول الى الرؤية الطموحة رؤية ٢٠٣٠.

Developing the Performance of Business Incubators to Increase the Percentage of the Contribution of SMEs in the Saudi GDP to Achieve Vision 2030

Faisal Abdullah Aljuhani

Abstract

Recently, SMEs have been an important pillar for the growth and revitalization of the economy. However, small business failure rate is larger than the rate of establishment. Business incubators (BIs) have been structured to support new ventures in order to raise the chance of success. This study aims to discuss the impact of BIs on the performance of entrepreneurs and the national economy through forecasting the contribution of SMEs and private sectors in the Saudi Gross domestic product (GDP) in 2030 based on the data of GASTAT from 2016 to 2019. Vision 2030 includes the specific targets that the government will establish more effective BIs to increase the contribution of SMEs in the total GDP from 20% to become 35 percent and increase the contribution of private sectors from 40% to 65%. It argues that although the forecasting contribution of SMEs and the private sector in the total Saudi GDP can surpass the targets of Vision 2030 by 39% and 67% respectively, the contribution of BIs in these goals is negligible according to studies published in Saudi Arabia and SWOT analysis in this thesis. It suggests that BIs may have a positive impact on the national economy in terms of increasing the number of jobs and GDP, after applying the most important success factors of BIs which have been analyzed and discussed through using Interpretive Structural Modeling (ISM) to prioritize the factors of the framework and to define factors' dependencies among each other. Furthermore, this research proposes a balanced scorecard for BIs which can be used as performance measures to reach the objectives of investors and increase the success rate of BIs.